إدارة ترامب الثانية وانعكاساتها على النظام العالمي

كليج بوغرا كناط*

* جامعة ولاية بنسلفانيا، الولايات المتحدة الأمريكية

ملخص: أعاد فوز ترامب بفترة رئاسية ثانية إثارة المخاوف العالمية، وأثار نقاشات متجددة حول المسار المستقبلي للسياسة الخارجية الأميركية وتداعياتها. هل ستتبع إدارته مرة أخرى نهج «أمريكا أوّلاً» الذي يتسم بالميول الانعزالية وصعوبة التنبؤ به؟ أو أنها قد ترسم مسارًا جديدًا، وقد تتكيف مع الواقع العالمي المتغير وتستجيب للتحديات المتزايدة بإستراتيجية أكثر اتزانًا؟ يسعى هذا التحليل إلى الخوض في صميم هذه المناقشات من خلال دراسة ثلاث ركائز أساسية: قرارات ترامب السابقة في مجال السياسة الخارجية وآثارها على المدى الطويل، ووعود حملته الانتخابية الحالية وخطابه، والتحديات الجيوسياسية المتطورة التي تنتظر الولايات المتحدة على الساحة العالمية.

الكلمات المفتاحية: إدارة ترامب، الولايات المتحدة، الصين، روسيا، الشرق الأوسط

The Second Trump Administration and Its Implications to the Global Order

KILIÇ BUĞRA KANAT*

ORCID NO: 0009-0008-1393-6859

* Pennsylvania State University, U.S.

ABSTRACT: *The second Trump term has reignited global apprehensions, sparking renewed debates about the future trajectory of U.S. foreign policy and its implications. Would his administration once again pursue the "America First" approach, marked by isolationist tendencies, and often unpredictable policymaking style? Or might it chart a new path, potentially adapting to shifting global realities and responding to mounting challenges with a more measured strategy? This analysis seeks to delve into the heart of these debates by examining three key pillars: Trump's prior foreign policy decisions and their long-term impacts, his current campaign promises and rhetoric, and the evolving geopolitical challenges that await the U.S. on the world stage.*

***Keywords**: Trump Administration, U.S., China, Russia, Middle East*

رؤيـــة تركيـــة
2025-(1/14)
139 - 164

Received Date: 02 / 01 / 2025 • Accepted Date: 07 / 02 / 2025

DOI:10.36360/1560-014-001-008

مقدّمة

عندما فاز الرئيس ترامب في الانتخابات الرئاسية في عام 2016، ساد شعور عميق بالصدمة، ودرجة كبيرة من عدم اليقين، بشأن نهجه في السياسة الخارجية. وتكهن الكثيرون بأن هذه الحقبة قد تمثل عودة إلى النزعات الانعزالية التي ميزت السياسة الخارجية الأمريكية قبل الحرب العالمية الثانية. وبالنسبة إلى مؤيدي هذا الرأي، كان فوز ترامب في الانتخابات يرمز إلى إغلاق فصل طويل من المشاركة العالمية النشطة على مدى عقود، ولاسيما من خلال التحالفات والتعددية.[1] فخلال الحملة الانتخابية، لم يكتفِ ترامب بالإشارة إلى تزايد المشاعر الانعزالية فحسب، بل عبّر أيضًا عن عدم رضاه عن التحالفات والشراكات الأمريكية في مختلف أنحاء العالم. وأصبح شعاره «أمريكا أولاً» رمزًا لهذا المنظور، وفُسِّر على نطاق واسع على أنه دعوة إلى إعطاء الأولوية للمصالح المحلية على الالتزامات الدولية. وبالنسبة للكثيرين، فقد أوحى هذا الشعار بالعودة إلى «إعدادات المصنع» للسياسة الخارجية الأمريكية، حيث الأحادية والمصلحة الذاتية الوطنية لها الأسبقية على أطر التعاون.[2]

غير أن هذا القلق الأولي بدأ ينحسر إلى حدّ ما عندما بدأ الرئيس المنتخب ترامب في تشكيل حكومته. وقد وفرت تعييناته المبكرة، بما في ذلك تعيين جيمس ماتيس وزيرًا للدفاع وريكس تيلرسون وزيرًا للخارجية، درجة من الطمأنينة للمراقبين المحليين والدوليين على حد سواء. فقد أشارت هذه التعيينات إلى أن إدارة ترامب قد توازن بين خطاباته الانتخابية وبين مقاربات أكثر تقليدية وبراغماتية في السياسة الخارجية الأمريكية. وأشار إدراج شخصيات من ذوي الخبرة إلى إمكانية وجود منافسة داخلية بين مختلف الجهات الفاعلة والوكالات داخل الإدارة، وهذا قد يخفف من العناصر الأكثر تطرفًا في وعود ترامب الانتخابية.[3]

وخلال السنوات الأربع من رئاسة ترامب، كان هناك تغيير مستمر في فريق السياسة الخارجية في إدارته، وهذا أدى إلى سيادة شعور بعدم اليقين وعدم القدرة على التنبؤ بقراراته في السياسة الخارجية. وقد تفاقم هذا التقلب بسبب عدم رغبة إدارته الواضحة في الانخراط بشكل تعاوني في المحافل المتعددة الأطراف، وهذا أثار قلق الحلفاء والمؤسسات العالمية على حد سواء. وأثار انسحاب ترامب من معاهدات بالغة الأهمية، مثل اتفاق باريس للمناخ وخطة العمل الشاملة المشتركة- قلقًا كبيرًا بشأن تآكل المعايير

الدولية، والتزام الولايات المتحدة بالقيادة العالمية. وكانت مواقف ترامب بشأن تقاسم أعباء حلف شمال الأطلسي والعلاقات التجارية مع الاتحاد الأوروبي مقلقة بشكل خاص للحلفاء الأوروبيين؛ إذ أثار إصراره على فرض زيادة الإسهامات المالية على الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي، إلى جانب فرضه للرسوم الجمركية وخطابه القتالي بشأن التجارة- تساؤلات جدية حول موثوقية الشراكة مع الولايات المتحدة. وقد تسببت هذه التوترات في توتر العلاقات عبر الأطلسي، وهو ما جعل الحلفاء الأوروبيين يواجهون شكوكًا حول مستقبل شراكاتهم الإستراتيجية مع واشنطن.

من ناحية أخرى، شهدت سياسة ترامب الخارجية نتائج متباينة في معالجة الأزمات العالمية. فقد أخفقت جهود إدارته لحلّ القضية النووية الكورية الشمالية، ومن ذلك القمم غير المسبوقة مع كيم جونغ أون، في نهاية المطاف في التوصل إلى أي اتفاقات ملموسة. وبالمثل، لم تحقّق أهدافَها حملةُ «الضغط الأقصى» ضد إيران، التي كانت تهدف إلى إجبار طهران على إعادة التفاوض بشأن برنامجها النووي، حيث واصلت إيران توسيع أنشطتها النووية في تحدٍّ للعقوبات الأمريكية. كما شكّل نهج ترامب تجاه الصين تحوّلاً كبيرًا في السياسة الخارجية الأمريكية، حيث تبنت إدارته موقفًا عدوانيّا كان له صدى لدى العديد من المؤسسات المحلية. وقد حظيت حربه التجارية مع بكين بردود فعل متباينة داخل الولايات المتحدة، وهذا يعكس انقسامات عميقة حول تأثيرها الاقتصادي. ومع ذلك، اكتسب تأطير ترامب للصين كمنافس إستراتيجي دعمًا من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، ومهّد الطريق لعلاقة أكثر صدامية امتدت إلى ما بعد رئاسته.

في فترة رئاسته الثانية، بعد أربع سنوات من رئاسة بايدن، أُثيرت تساؤلات كبيرة بشأن الاستمرارية والانشقاقات المحتملة في السياسة الخارجية الأمريكية؛ إذ أشارت رسائل المرشح ترامب في حملته الانتخابية إلى مزيج من التراجع عن سياسات رئاسته الأولى، وتبني سياسة أكثر حزمًا في مبدأ «أمريكا أولاً». وقد ترك هذا التركيز المزدوج المراقبين يتكهنون حول كيفية تطور نهجه في السياسة الخارجية خلال فترة ولايته المتجددة في البيت الأبيض. ركزت حملة ترامب الانتخابية على التغييرات المحتملة في سياسات التجارة الخارجية أكثر بكثير من تناول المقاربات الإستراتيجية للتحديات الجيوسياسية الأوسع نطاقًا أو القضايا العالمية التي هيمنت على الخطاب الدولي في العقود الأخيرة، مثل تغير المناخ والتهديد المستمر للأوبئة العالمية. وفي حين صاغت إدارة بايدن سياستها

الخارجية من منظور إفادة «الطبقة الوسطى»، تجنب ترامب إلى حدّ كبير صياغة رؤية سياسية مفصلة. بدلاً من ذلك، ركّز على تقديم موقف في الشؤون الخارجية «للأمريكيين العاديين»، واعدًا بنتائج من شأنها أن تجلب ظاهريًّا فوائد ملموسة لمجتمعات الطبقة العاملة والطبقة الوسطى.

وبعد ضمان الفوز في الانتخابات، تحركت إدارة ترامب بسرعة لتكوين فريق للسياسة الخارجية والأمن القومي. وقد فاجأت سرعة هذه التعيينات وحسمها الكثيرين على الصعيدين المحلي والدولي، وهذا يشير إلى عزمه على تشكيل مسار السياسة الخارجية الأمريكية في وقت مبكر من ولايته الثانية. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الخطوات السريعة، لم يكشف ترامب بعد عن خريطة طريق شاملة توضّح بالتفصيل أجندة السياسة الخارجية الأوسع نطاقًا لإدارته. وبدلاً من ذلك، تمّ استخلاص رؤى حول أولوياته المحتملة من تصريحاته العلنية ومنشوراته على وسائل التواصل الاجتماعي، وعلى الأخص من الأفراد الذين عيّنهم في مناصب رئيسة في جهاز السياسة الخارجية والأمن القومي. وقد أثارت هذه التعيينات والتصريحات تكهنات ونقاشات واسعة النطاق، حيث يحاول المحللون معرفة ما إذا كان ترامب سيضاعف من توجهاته الأحادية التي اتبعها في ولايته الأولى أو سيتبع نهجًا أكثر تكيفًا استجابةً للمشهد العالمي المتطور.

في بعض المجالات، استندت التوقعات حول سياسة ترامب الخارجية إلى حقائق ملموسة وأدلة سردية أكثر من غيرها. على سبيل المثال، بعد ثلاثة أسابيع فقط من الانتخابات، أعلن الرئيس المنتخب ترامب عن خطط لفرض رسوم جمركية بنسبة 25 في المئة على الواردات من كندا والمكسيك ما لم تتخذا خطوات للحد من تدفق المخدرات غير المشروعة –وخاصة الفنتانيل– والمهاجرين غير الشرعيين إلى أمريكا. وبالمثل، اقترح فرض تعريفة جمركية بنسبة 10 في المئة على الواردات من الصين، رابطًا هذه السياسة صراحةً بدور الصين في أزمة الفنتانيل.[4] عكست هذه الإعلانات استمرارًا لاعتماد ترامب على التعريفات الجمركية أداةً مركزية في ترسانة سياسته الخارجية. لم تكن سياسة الرئيس المنتخب ترامب هذه غير متوقعة في أوساط المراقبين للسياسة الخارجية الأمريكية. فخلال حملته الانتخابية، صاغ ترامب مرارًا وتكرارًا التعريفات الجمركية بوصفها أداة رئيسة للضغط على الشركاء التجاريين وإعادة التفاوض على الاتفاقات التجارية بشروط أكثر ملاءمة للولايات المتحدة. وقد وضع خطابه التعريفات

الجمركية بوصفها إجراءً عقابيًّا وورقة مساومة في آن معًا، في إشارة إلى الحلفاء والخصوم على حد سواء بأن الأدوات الاقتصادية ستبقى حجر الزاوية في إستراتيجيته الدولية.

> أظهر ترامب استعدادًا لإحداث تغييرات سريعة داخل فريقه للسياسة الخارجية والأمن القومي. وكثيرًا ما كانت تجري إقالة المسؤولين الذين اختلفوا معه أو أخفقوا في التوافق مع رؤيته

ومع ذلك، حتى بعد الإعلان، تساءل العديد من المحللين عما إذا كانت هذه التهديدات الجمركية تمثل مبادرة سياسية جادة أم أنها مجرد تكتيك تفاوضي يهدف إلى جلب كندا والمكسيك والصين إلى طاولة المفاوضات.[5] نبعت الشكوك من العواقب الاقتصادية المحتملة لمثل هذه التدابير. فقد كان من المتوقع أن يؤدي الارتفاع الكبير في مستويات التعريفة الجمركية إلى زيادة أسعار السلع الاستهلاكية في الولايات المتحدة، وهذا أثار مخاوف بشأن رد الفعل المحلي العنيف الذي قد يتبع ذلك. بالإضافة إلى ذلك، فإن تنفيذ مثل هذه السياسات التجارية العدوانية قد يؤدي إلى تصعيد التوترات مع الشركاء الاقتصاديين الرئيسين وخلق اضطرابات أوسع في سلاسل التوريد العالمية.[6] وقد سلّط هذا الغموض الضوء على سمة متكررة في مقاربة ترامب للسياسة الخارجية: مزيج من عدم القدرة على التنبؤ والصفقات التي تركت أصحاب المصلحة المحليين والدوليين على حدّ سواء يخمّنون نواياه الحقيقية. وفي مجالات أخرى، نشأت التكهنات حول اتجاه سياسة ترامب الخارجية من المواقف والتصريحات السابقة للأفراد المرشحين لمناصب رئيسة في السياسة الخارجية والأمن القومي. وقد وفّر العديد من الأشخاص في الإدارة الجديدة، إلى جانب سجلاتهم وتصريحاتهم العلنية حول القضايا الجيوسياسية الحرجة، مثل الحربين في أوكرانيا وغزة– قرائن وتوقعات مبكرة حول موقف الإدارة المحتمل من هذه الأزمات.[7] ومع ذلك، فإن تنوع وجهات النظر داخل فريق ترامب أدخل أيضًا عنصرًا من عدم اليقين.وبشكل ملحوظ، يبدو أن هناك إجماعًا ضئيلاً بين بعض الشخصيات الرئيسة المرشحة لهذه المناصب الحاسمة فيما يتعلق بالتحديات الإستراتيجية والأمنية الأكثر إلحاحًا التي تواجه الولايات المتحدة اليوم. وقد دفع اختلاف آرائهم حول قضايا تتراوح بين التنافس بين القوى العظمى والصراعات الإقليمية المحللين إلى توقع احتكاك محتمل داخل الإدارة. ويمكن أن يؤدي هذا الانقسام الداخلي إلى نقاشات ساخنة وصراعات سياسية بين مختلف الوكالات والجهات الفاعلة المكلفة بتشكيل السياسة الخارجية الأمريكية.[8]

غير أن هذه التكهنات تعترف أيضًا بالواقع المهم المتمثل في أن الرئيس ترامب -لا فريقه من المستشارين والمسؤولين- قادر بمفرده على تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية في هذه المجالات الحساسة. فخلال فترة ولايته الأولى، أظهر ترامب استعدادًا لإحداث تغييرات سريعة داخل فريقه للسياسة الخارجية والأمن القومي. وكثيرًا ما كانت تجري إقالة المسؤولين الذين اختلفوا معه أو أخفقوا في التوافق مع رؤيته، وهذا يؤكد ميله إلى إعطاء الأولوية للولاء والتوافق على الاستمرارية المؤسسية. ويشير هذا النمط إلى أن سياسة ترامب الخارجية قد تعكس تفضيلاته وغرائزه الشخصية أكثر مما تعكس التأثير الجماعي لفريق متماسك. ونتيجة لذلك، يمكن أن تكون هناك «سياسة خارجية لترامب» في الممارسة العملية، بدلاً من «فريق ترامب للسياسة الخارجية» الذي يقوم بصياغة الإستراتيجيات وتنفيذها بفعالية. وقد تعود مقاربة الصفقات والمركزية الشديدة التي اتسمت بها فترة ولايته الأولى إلى الظهور، حيث تنبثق القرارات الرئيسة مباشرة من الرئيس لا من خلال التعاون مع مستشاريه.

في ظل هذه الظروف، يجب أن تأخذ التوقعات الأكثر استنارة حول مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية في إدارة ترامب الثانية بعين الاعتبار عدة عوامل رئيسة؛ تشمل هذه العوامل أولويات السياسة الداخلية للرئيس ترامب، ووعوده الانتخابية الأكثر اتساقًا، ونفوره الواضح من بعض الارتباطات الدولية، واستعداده لإعادة التفاوض على الاتفاقيات التي توسطت فيها الإدارات السابقة أو تفكيكها، ونهجه المميز في صنع القرار في السياسة الخارجية. توفر هذه العناصر مجتمعةً إطارًا لتحليل المسارات المحتملة، على الرغم من أن النتائج لا تزال غير مؤكدة، وتتوقف على الديناميكيات المتغيرة. بالنسبة لبعض تحديات السياسة الخارجية الرئيسة، يمكن لتحليل هذه المتغيرات أن يقدم خارطة طريق تقريبية مع سيناريوهات متعددة.

العلاقات الأمريكية الصينية

على مدى ما يقرب من عقد من الزمن، كان هناك إجماع واضح بين مختلف الوكالات والمؤسسات الأمريكية فيما يتعلق بمركزية الصين في السياسة الخارجية للبلاد وأجندة الأمن القومي؛ فقد أكدت كلّ من إدارتي ترامب وبايدن، من خلال وثائق إستراتيجية الأمن القومي لكل منهما، الأهمية القصوى للتصدي للتحديات التي تشكلها الصين، مع إعطاء الأولوية لهذه القضية على غيرها من اهتمامات السياسة الخارجية. وقد حددت

إستراتيجية الأمن القومي عام 2017 في عهد الرئيس ترامب الصين على أنها «منافس إستراتيجي».[9] وسلطت الوثيقة الضوء صراحةً على كيفية تحدي الصين للمصالح القومية الأمريكية في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والمعلوماتية بطرق لا مثيل لها من قبل خصوم أو منافسين آخرين.[10] وقد مهّد هذا الإطار التنافسي الطريق لنهج أكثر تصادمية في العلاقات الأمريكية الصينية خلال رئاسة ترامب.

في عام 2020، توسّعت إدارة ترامب في هذا المنظور مع نشر تقرير «النهج الإستراتيجي للولايات المتحدة تجاه جمهورية الصين الشعبية». حدد هذا التقرير الخطوط العريضة لإستراتيجية شاملة على مستوى الحكومة بأكملها فيما يتعلق بجمهورية الصين الشعبية. وقد حدد التقرير هدفين أساسيين: أولاً، تعزيز مرونة المؤسسات والتحالفات والشراكات الأمريكية لمواجهة التحديات التي تشكلها جمهورية الصين الشعبية بفعالية؛ وثانيًا، إجبار بكين على الحد من الأعمال الضارة بالمصالح القومية الحيوية للولايات المتحدة ومصالح حلفائها وشركائها. وأقر التقرير أيضًا بإمكانية التعاون، قائلاً: «حتى في

أثناء تنافسنا مع جمهورية الصين الشعبية، فإننا نرحب بالتعاون حيثما تتوافق مصالحنا».[11] وعلى الرغم من هذا الموقف التنافسي الشامل، إلا أن مقاربة ترامب الشخصية تجاه الصين غالبًا ما أظهرت طبيعة أكثر اتسامًا بالطابع التوافقي. فبينما التزم فريقه في السياسة الخارجية بمبادئ المنافسة الإستراتيجية المبينة في إستراتيجية الأمن القومي والوثائق اللاحقة، كثيرًا ما تعامل ترامب مع الصين بطرق تعطي الأولوية للمكاسب الاقتصادية قصيرة الأجل والمفاوضات الثنائية. وقد خلقت هذه الازدواجية ديناميكية معقدة، حيث اتبعت الإدارة مزيجًا من المواجهة والانخراط الانتقائي، وهذا يعكس التفاعل بين الإستراتيجية المؤسسية وتفضيلات ترامب الفردية.[12] تبنت إدارة بايدن نهجًا مماثلاً تجاه الصين في سياستها الخارجية، وإن كان ذلك بنبرة وتأطير مختلفين قليلاً. ففي حين حافظت إدارة بايدن على الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الصينية خلال إدارة ترامب – بل ورفعتها في بعض القطاعات، مثل السيارات الكهربائية والألواح الشمسية وبطاريات السيارات الكهربائية[13] – تجنب مسؤولو إدارة بايدن وصف السياسة صراحةً بأنها «حرب تجارية» مع الصين.[14] وفي وثيقة إستراتيجية الأمن القومي، كررت إدارة بايدن تقييم إدارة ترامب للصين باعتبارها تحديًا مركزيًا للمصالح الأمريكية. وقد حددت إستراتيجية بايدن الصين على أنها «التحدي الجيوسياسي الأكثر أهمية لأمريكا» وذكرت أن «الصين، على النقيض من ذلك، هي المنافس الوحيد الذي لديه النية لإعادة تشكيل النظام الدولي، وعلى نحو متزايد، القوة الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية لتحقيق هذا الهدف».[15] سلط هذا الإطار الضوء على نظرة الإدارة الأمريكية للصين بوصفها منافسًا نظاميًّا قادرًا على التأثير في المعايير والمؤسسات العالمية بطرق يمكن أن تقوض المصالح الإستراتيجية الأمريكية. ونتيجة لذلك، كانت هناك درجة كبيرة من الاستمرارية بين إدارتي ترامب وبايدن في سياستهما تجاه الصين. فقد أعطت كلتاهما الأولوية لمواجهة نفوذ الصين مع محاولة تعزيز القدرة التنافسية للولايات المتحدة في مجالات حيوية، مثل التكنولوجيا والدفاع والتحالفات الدولية.

ومع عودة إدارة ترامب الثانية، من المرجح أن تكون هناك درجة مماثلة من الاستمرارية في العلاقات الأمريكية الصينية، إلى جانب بعض الاختلافات الملحوظة. ومن المتوقّع أن يظهر الجانب الأكثر اتساقًا في السياسات التجارية والنزاعات مع الصين. فخلال حملته الانتخابية، تعهد ترامب بفرض تعريفة جمركية بنسبة 600 في المئة على جميع

الواردات الصينية إلى الولايات المتحدة، وبعد الانتخابات، كرّر عزمه على فرض ضريبة بنسبة 10 في المئة على جميع الواردات الصينية.[16] وفي حين تباينت الأرقام المحددة في التقارير والتحليلات الإعلامية، إلا أن هناك إجماعًا واسعًا على أن السياسة التجارية ستبقى محور نهج ترامب تجاه الصين. ولطالما جادل الرئيس ترامب بأن الولايات المتحدة في وضع غير مواتٍ في علاقتها الاقتصادية مع الصين. وكثيرًا ما ادعى أن الصين «سرقت» الولايات المتحدة من خلال ممارسات استغلالية، مثل سرقة الملكية الفكرية، والتلاعب بالعملة، ودعم الصادرات، والإعانات الصناعية، والتجسس الاقتصادي.[17] وقد صاغ خطابه باستمرار العلاقة التجارية بين الولايات المتحدة والصين على أنها علاقة غير عادلة، مشدّدًا على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات صارمة لحماية العمال الأمريكيين، وتقليل العجز التجاري الثنائي الكبير الذي تعانيه البلاد مع الصين.[18]

هناك سؤالان رئيسان يحيطان بالسياسات التجارية المستقبلية لإدارة ترامب الثانية: أولاً، هناك حالة من عدم اليقين بشأن الكيفية التي ستصمم بها الإدارة سياستها التجارية من دون التسبب في ارتفاع كبير في التضخم في الولايات المتحدة. وبالنظر إلى أن التضخم كان أحد أكثر القضايا الحاسمة في انتخابات عام 2024، فإن أي زيادة كبيرة قد تؤدي إلى تآكل شعبية الرئيس وتقويض مصدره الأساسي للشرعية المحلية.[19] إن تحقيق التوازن بين التدابير التجارية العدوانية، مثل زيادة التعريفات الجمركية، والحاجة إلى تجنب الضغوط التضخمية سيكون تحديًا حاسمًا للإدارة. ويتعلق السؤال الثاني بالتداعيات المحتملة لمثل هذه السياسة التجارية التصعيدية. وعلى وجه التحديد، ينصبّ التركيز على كيفية ردّ الصين على تجدّد الحرب التجارية أو تشديد الإجراءات الجمركية. إن الإجراءات الانتقامية من قبل الحكومة الصينية، التي تتراوح بين فرض رسوم جمركية مضادة، وتقييد وصول الشركات الأمريكية إلى الأسواق الصينية، أو الاستفادة من سلاسل التوريد للسلع الحيوية- قد تصعّد التوترات، وتؤدي إلى نزاع تجاري شامل بين البلدين.[20] ومن شأن نشوب نزاع تجاري كبير أن ينطوي على مخاطر اقتصادية كبيرة، لا للولايات المتحدة والصين فقط، بل للاقتصاد العالمي أيضًا.

ستكون هناك قضايا أخرى في إدارة ترامب الثانية يمكن أن يكون لها صدى في سياسات ولايته الأولى. ومن بين هذه القضايا، ستدور واحدة من أهم هذه القضايا -وربما تزعزع الاستقرار- حول التكنولوجيا. إذ أثارت الأهمية الإستراتيجية المتزايدة للتكنولوجيات

المتقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمية وإنتاج أشباه الموصلات- مناقشات مهمة حول آثارها الجيوسياسية.[21] خلال فترة ولايته الأولى، اتخذت إدارة ترامب موقفًا عدوانيًّا ضد سياسات بكين الصناعية التي تقودها الدولة. فقد فرض ترامب ضوابط تصدير على أشباه الموصلات ومعدات صناعة الرقائق، مستهدفًا على وجه التحديد قدرة الصين على الحصول على هذه التقنيات الحيوية. وكان ذلك جزءًا من جهد أوسع نطاقًا للحد من التقدم التكنولوجي الصيني، الذي عدّته الإدارة تهديدًا للأمن القومي الأمريكي والقدرة التنافسية الاقتصادية الأمريكية. كما اتخذ خطوات لزيادة سلطة المنظمين الأمريكيين في مراجعة عمليات الاستحواذ الأجنبية على شركات التكنولوجيا الأمريكية. وجرى حظر العديد من محاولات بيع شركات التكنولوجيا الأمريكية إلى شركات صينية بموجب هذا الإطار.[22]

وفي فترة ولايته الثانية، من المتوقع أن يتبع الرئيس ترامب سياسات مماثلة فيما يتعلق بالتكنولوجيا والعلاقات الأمريكية الصينية. فخلال حملته الانتخابية، تعهد ترامب بالسعي إلى فكّ الارتباط التكنولوجي مع الصين، مع التركيز بشكل كبير على تقييد تدفق التقنيات الحيوية إلى بكين. ومن المرجح أن يجري تعزيز هذه الأجندة من قبل الأغلبية الجمهورية في مجلسَي الكونغرس، التي من المتوقع أن تؤدّي دورًا محوريًّا في دفع مثل هذه التدابير. في أعقاب الانتخابات مباشرة، أظهر الكونغرس الذي يقوده الجمهوريون استعدادًا متزايدًا للدفع بتشريعات شاملة، ومن ذلك فرض قيود على الاستثمار الخارجي، وعقوبات، وضوابط تصدير معززة تستهدف التكنولوجيات الحساسة.[23] وفي حين كانت هناك مناقشات حول التراجع المحتمل عن قانون حماية المعلومات التجارية الإلكترونية وقانون العلوم في ظل إدارة ترامب الجديدة، تشير المؤشرات المبكرة إلى أن السياسات ستخضع لمراجعات بدلاً من إجراء إصلاح شامل. من المرجح أن تتماشى هذه التعديلات مع تركيز ترامب الأوسع نطاقًا على ضمان أن الاستثمارات والموارد الأمريكية تفيد الصناعات المحلية في المقام الأول وتحمي المصالح الوطنية.[24] وفيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، ظهر تباين في الآراء داخل الإدارة الجديدة. فبينما يدعم الكونغرس بقوة الإبقاء على القيود المفروضة على التقنيات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي أو حتى تشديدها لمنع إساءة استخدامها من قبل الصين- أعرب بعض الرؤساء التنفيذيين لشركات التكنولوجيا الأمريكية الكبرى الذين دعموا حملة ترامب عن مخاوفهم بشأن

القيود الحالية. ويدعو قادة الشركات هؤلاء إلى تخفيف بعض الضوابط المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، بحجة أن مثل هذه السياسات يمكن أن تعوّق الابتكار والقدرة التنافسية داخل قطاع التكنولوجيا الأمريكي. من المرجح أن يشكل هذا التوتر بين أولويات الأمن القومي ومصالح القطاع الخاص نهج الإدارة الأمريكية في سياسة الذكاء الاصطناعي للمضي قدمًا.[25]

وفيما يتعلق بالقضايا الجيوسياسية، مثل تايوان وبحر الصين الجنوبي، لم يصدر أي إعلان سياسي نهائي من قبل إدارة ترامب الثانية. وفي الوقت الذي أعربت فيه الحكومة التايوانية عن تفاؤلها بشأن مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة وتايوان في عهد ترامب، لا تزال هناك شكوك كبيرة.[26] ومن المتوقع أن تستمر بعض الثوابت في سياسة الولايات المتحدة تجاه تايوان، مثل استمرار مبيعات الأسلحة، خلال فترة ولاية ترامب الثانية، وهذا يعزّز التزام واشنطن بدعم القدرات الدفاعية لتايوان. ومع ذلك، هناك قدر كبير من عدم اليقين حول كيفية ردّ الولايات المتحدة على التصعيد المفاجئ بين الصين وتايوان. ومن الشواغل الملحة بشكل خاص مسألة السياسة الأمريكية في حالة حدوث غزو صيني لتايوان.[27] في حملته الانتخابية، تناول ترامب هذه المسألة بطريقة أثارت القلق في بعض الأوساط في مجتمع السياسة الخارجية. فعندما سُئِل عن إمكانية الدفاع عن تايوان، أشار ترامب إلى أن تايوان تبعد 9500 ميل عن الولايات المتحدة ولكنها تبعد 68 ميلاً فقط عن الصين.[28] وقد فسر الكثيرون هذا التصريح على أنه إشارة إلى التناقض حول مدى مشاركة الولايات المتحدة في الدفاع عن تايوان، وهذا أثار قلقًا كبيرًا بين صانعي السياسات والمحللين الذين يخشون من أن يؤدي ذلك إلى تشجيع بكين.

ويجادل العديد من المراقبين اليوم بأن الإجراءات المحتملة لإدارة ترامب في مثل هذا السيناريو الحرج من المرجح أن تعتمد على الحالة الأوسع للعلاقات الأمريكية الصينية في ذلك الوقت. ويشير المحللون إلى أنه إذا كانت العلاقات متوترة بشكل خاص، فقد تتبنى واشنطن موقفًا أكثر حزمًا لمواجهة العدوان الصيني. وعلى العكس من ذلك، إذا كانت العلاقة في مرحلة أكثر حيادية أو في مرحلة الصفقات، فإن استجابة ترامب قد تعطي الأولوية للتفاوض أو المشاركة الدبلوماسية، وهذا يعكس نهجه البراغماتي الموجه نحو إبرام الصفقات في السياسة الخارجية.[29]وفيما يتعلق ببحر الصين الجنوبي، يتوقع العديد من المراقبين استمرار السياسات التي اتبعها ترامب خلال فترة ولايته الأولى، التي ركّزت

على مواجهة الحزم الصيني، وتعزيز التحالفات والشراكات في جميع أنحاء المنطقة. سعى الرئيس ترامب في فترة ولايته الأولى إلى ردع أي نزاع محتمل بين الولايات المتحدة والصين في بحر الصين الجنوبي، واختار المواقف الدبلوماسية العدوانية من دون التصعيد إلى المواجهة العسكرية.[30] وقد شددت إدارته على عمليات حرية الملاحة، ودعم الحلفاء الإقليميين، وأرسلت رسالة واضحة حول التزام الولايات المتحدة بالحفاظ على نظام بحري مفتوح وقائم على القواعد. ومع ذلك، في ولايته الثانية، قد يكون من الأصعب بكثير الحفاظ على هذا التوازن في ظل تصاعد التوترات في المنطقة بشكل كبير. وقد أدى استمرار الصين في عسكرة الجُزُر، وتوسيع وجودها البحري، والإكراه الاقتصادي للدول الصغرى، إلى زيادة مخاطر سوء التقدير. ويقول المحللون: إن هذا الهامش المتقلص للخطأ يجعل من الصعب على أي من الطرفين التسامح مع الأخطاء أو الأعمال الاستفزازية، وهذا يزيد من مخاطر وقوع أي حوادث في المنطقة.[31] حتى الآن، لم يشر الرئيس ترامب إلى أي تغييرات كبيرة في السياسة المتعلقة ببحر الصين الجنوبي، وهو ما يشير إلى استمرار محتمل لنهجه السابق. ومع ذلك، فإن الديناميكيات المتطورة في المنطقة قد تتطلب المزيد من الحذر والمرونة الإستراتيجية. ويؤكد النشاط العسكري المتزايد والمنافسة في بحر الصين الجنوبي– الحاجة إلى إدارة حذرة للعلاقات الأمريكية الصينية لتجنب التصعيد غير المقصود.

أما المحدد الأخير المهم للعلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والصين خلال هذه الفترة فسيكون اختلاف مواقف الجهات الفاعلة الرئيسة المرشحة لتولي مناصب السياسة الخارجية والأمن القومي داخل إدارة ترامب. ويتمثل أحد الأسئلة المحورية في ما إذا كان الرئيس ترامب سيواصل العمل بنهج الصفقات الذي استخدمه خلال فترة ولايته الأولى. وهذا يثير احتمال أنه على الرغم من وجود شخصيات متشددة في إدارته، مثل مايك والتز وديفيد بيردو وماركو روبيو، فإن ترامب قد يستمر في السعي إلى إبرام ترتيبات أو اتفاقات مع الحكومة الصينية. ومع ذلك، حتى لو جرى التوصل إلى مثل هذه الاتفاقات، يبقى من غير المؤكد ما إذا كان ترامب سيتمكن من تنفيذ هذه السياسات في مواجهة مقاومة هذه الأصوات الصقورية داخل إدارته. ومن المرجح أن تكون هناك مجالات محددة للخلاف بين هذه الأطراف، ولاسيما بشأن قضايا مثل حقوق الإنسان ومعاملة الأويغور في الصين. وفي حين يمكن أن تبرز هذه الموضوعات بوصفها مجالات اهتمام رئيسة

لبعض أعضاء الإدارة، إلا أنه من غير الواضح ما إذا كانت هذه الموضوعات ستحظى بالأولوية في سياسة ترامب الأوسع نطاقًا تجاه الصين، أو ما إذا كانت ستبقى مهمشة لمصلحة اعتبارات أكثر براغماتية أو اقتصادية.[32]

وعلى العكس من ذلك، هناك أيضًا تساؤلات بشأن الأدوار المحتملة التي قد يؤدّيها الأعضاء الأكثر تشددًا في فريق ترامب للسياسة الخارجية خلال هذه الفترة. إحدى الشخصيات المثيرة للاهتمام في هذا السياق هو إيلون ماسك، الذي يتوقع بعض الخبراء أن يضطلع بدور مهمّ في تشكيل العلاقات الثنائية. وقد أدى التأثير الهائل الذي يتمتع به ماسك في الرئيس ترامب، إلى جانب مصالحه الاقتصادية العميقة في الصين، إلى تكهنات بأنه يمكن أن يكون بمثابة شخصية تصالحية، على غرار الدور الذي أدّاه هنري كيسنجر خلال عهد نيكسون. إن موقع ماسك الفريد من نوعه، بوصفه رجل أعمال بارز لديه حصص كبيرة في السوق الصينية ومستشار موثوق لترامب، يضعه وسيطًا محتملاً في العلاقات الأمريكية الصينية.[33] إذا أدّى ماسك مثل هذا الدور، فقد يؤدي ذلك إلى تفاقم التوترات بين الوكالات والتوترات الشخصية داخل إدارة ترامب. ومن المرجح أن يشتد الصدام بين فصائل الصقور والحمائم مع وجود خلافات حول مسار العمل المناسب تجاه الصين. علاوة على ذلك، يمكن للكونغرس المتشدّد أن يتدخل في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية من خلال سنّ عقوبات وقيود جديدة، وهذا قد يحدّ من قدرة ترامب على تبني نهج تصالحي. وفي ظل هذه البيئة المعقدة، لن يعتمد اتجاه العلاقات الأمريكية الصينية على أسلوب قيادة ترامب فحسب، بل سيعتمد أيضًا على التفاعل بين هذه الديناميكيات الداخلية، وهذا يخلق حالة من عدم اليقين الكبير بشأن مسار إحدى أكثر العلاقات الثنائية أهمية في العالم.

العلاقات الأمريكية الروسية

ستكون إحدى أهم القضايا خلال فترة رئاسة ترامب هي سياسة الولايات المتحدة تجاه روسيا، ولاسيما في سياق الحرب الدائرة في أوكرانيا. ففي ولايته الأولى، أصبحت سياسة الولايات المتحدة تجاه روسيا متداخلة بعمق مع الخلافات السياسية الداخلية، وهذا أدى إلى تعقيد قدرة الإدارة على إدارة العلاقات الثنائية. في بداية رئاسته، أدت المناقشات حول التدخل الروسي في انتخابات عام 2016 إلى توتر العلاقات الأمريكية الروسية بشكل كبير. وتصاعد الوضع مع إقالة مستشار الأمن القومي الأول لترامب،

مايكل فلين،[34] وتداعيات مؤتمر هلسنكي الصحفي المثير للجدل، حيث بدا ترامب منحازًا إلى جانب بوتين على حساب وكالات الاستخبارات الأمريكية.[35] أدت هذه الأحداث إلى تأجيج الضغوط الداخلية على إدارة ترامب فيما يتعلق بموقفها من روسيا. وردًّا على هذه الضغوط، سنّ الكونغرس تشريعات، مثل قانون مكافحة خصوم أمريكا من خلال العقوبات (CAATSA)، الذي فرض عقوبات كبيرة على روسيا.[36] وعلى الرغم من التقارب الشخصي الواضح بين ترامب وفلاديمير بوتين ورغبته المعلنة في تحسين العلاقات الأمريكية الروسية، اتخذت إدارته العديد من الإجراءات التي عمّقت الخلاف بين البلدين. وشملت هذه الإجراءات تمديد العقوبات المفروضة على روسيا بسبب ضمّ شبه جزيرة القرم، وانسحاب الولايات المتحدة من معاهدة القوى النووية متوسطة المدى، مستشهدًا بالانتهاكات الروسية.

أما بالنسبة لولاية ترامب الثانية، فإن أحد أكثر الأسئلة المحيرة والمراقبة عن كثب تدور حول سياسته تجاه الحرب في أوكرانيا. فحتى قبل بدء الحملة الرئاسية، أكد ترامب أن روسيا لم تكن لتغزو أوكرانيا لو كان رئيسًا، متهمًا إدارة بايدن بالإخفاق في التنبؤ بالنزاع ومنع وقوعه.[37] وخلال حملته الانتخابية، قطع ترامب وعدًا جريئًا بإنهاء الحرب في غضون 24 ساعة في حال انتخابه رئيسًا.[38] ومع ذلك، فقد تجنب خلال مناظرات المرشحين الرئاسيين تفصيل إستراتيجيات محددة، وبدلاً من ذلك أكد تفضيله تحقيق السلام في المنطقة بدلاً من ضمان انتصار أوكرانيا على روسيا.[39] وفي حين أن ترامب لم يقدّم بعد خطة مفصلة لإنهاء الحرب، تفيد التقارير أن المناقشات بدأت بين دائرته المقربة في واشنطن بشأن المقاربات المحتملة. وتقترح هذه الخطط تجميد خطوط النزاع الحالية لخلق فرصة للمفاوضات وتسوية محتملة للنزاع. ويتضمن اقتراح آخر إنشاء منطقة منزوعة السلاح شديدة التحصين بين القوات الأوكرانية والروسية لمنع المزيد من الأعمال العدائية. وهناك فكرة أخرى أكثر إثارة للجدل تتضمن إنشاء مناطق حكم ذاتي في المناطق الشرقية من أوكرانيا، مما يمنح روسيا فعليًّا سيطرة عملية على أجزاء من دونباس. وتجدر الإشارة إلى أن جميع هذه الخطط المقترحة التي وضعها مستشارو ترامب تستبعد عضوية أوكرانيا في حلف شمال الأطلسي (الناتو) من على الطاولة.[40] ويتماشى هذا الشرط مع مطلب روسيا القديم، ويمكن أن يكون بمثابة ورقة مساومة في المفاوضات. ومع ذلك، فقد أثارت مثل هذه المقترحات قلق حلفاء الولايات المتحدة

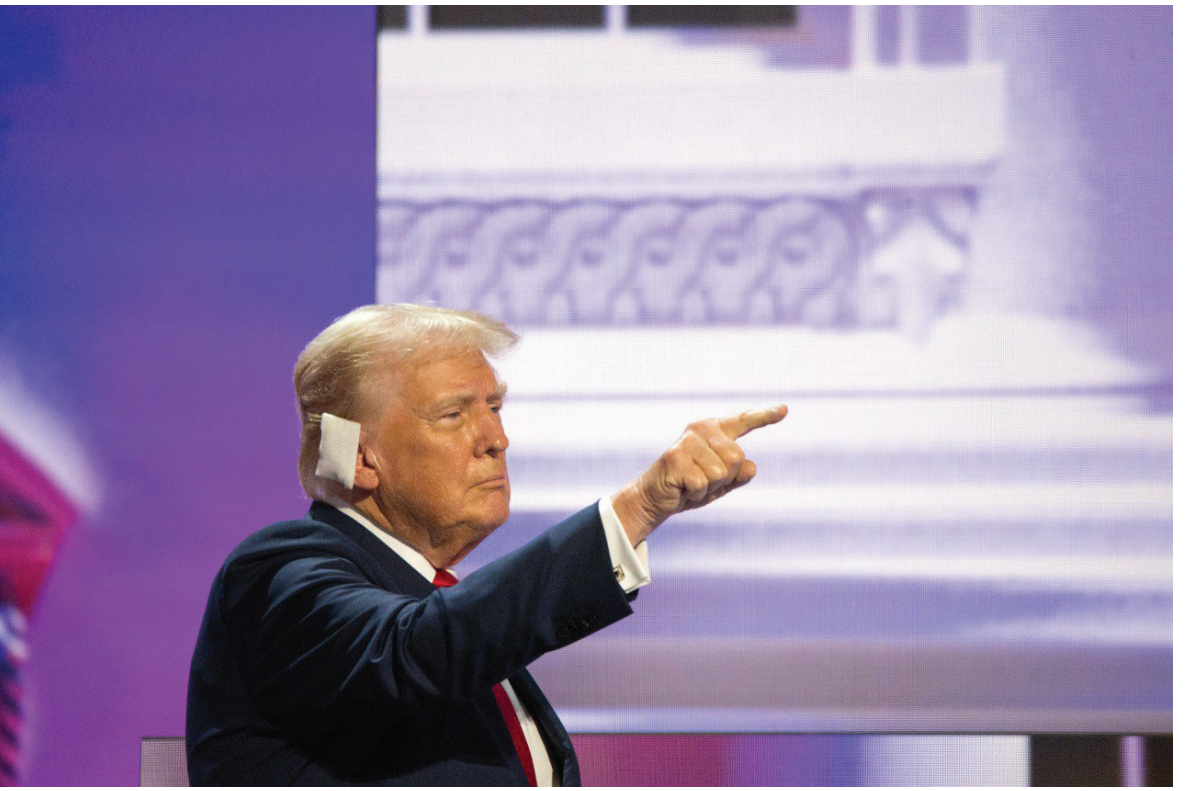

في أوروبا وكييف، حيث قد يُنظَر إليها على أنها تنازلات لموسكو، وهذا قد يقوّض سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها.

ويتخذ الرئيس ترامب وفريقه موقفًا انتقاديًّا فيما يتعلق بمستوى المساعدات العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة لأوكرانيا، بحجة أن مثل هذا الدعم المكثف لدولة أجنبية غير مستدام على المدى الطويل. خلال حملته الانتخابية، تعهد ترامب بـ«تسوية» مسألة المساعدات العسكرية لأوكرانيا، مشددًا على ضرورة تخفيف العبء المالي عن الولايات المتحدة، وداعيًا إلى تقديم إسهامات أكبر من الحلفاء الأوروبيين.[41] ولا يزال هذا الموقف حجر الزاوية في مقاربة إدارته للنزاع. ويجادل ترامب وفريقه بأن على الدول الأوروبية، ولاسيما الأعضاء في حلف شمال الأطلسي، زيادة دعمها لأوكرانيا، سواء من الناحية المالية أو العسكرية.

ووفقًا لهذا المنظور، فإن مسؤولية دعم المجهود الحربي لا ينبغي أن تقع على عاتق الولايات المتحدة بشكل غير متناسب، وفي هذا السياق، يشير العديد من المحللين إلى أن

أفضل سيناريو يمكن أن يتضمن امتناع ترامب عن الانسحاب من حلف شمال الأطلسي مع تشجيع الحلفاء الأوروبيين على شراء أسلحة أمريكية الصنع لأوكرانيا. وهذا من شأنه أن يسمح لترامب بالحفاظ على نفوذ الولايات المتحدة داخل الناتو مع تقليل العبء المباشر على دافعي الضرائب الأمريكيين.[42] وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يزيد ترامب من الضغط على الدول الأعضاء في الناتو لتلبية أو تجاوز عتبة 2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق الدفاعي، وهو التزام كافح العديد من الحلفاء الأوروبيين للوفاء به. وفي ولايته الأولى، انتقد ترامب مرارًا أعضاء الناتو لعدم إسهامهم بحصتهم العادلة، ومن المرجح أن يظل هذا الأمر محور تركيز رئيس في ولايته الثانية. وقد يؤدي مثل هذا الضغط إلى زيادة الاستثمارات الدفاعية من قبل الدول الأوروبية، بما يتماشى مع هدف ترامب الأوسع نطاقًا المتمثل في تحويل المسؤولية المالية واللوجستية في الدفاع عن أوكرانيا إلى حلفاء الناتو.[43] كما هو الحال مع العديد من جوانب السياسة الخارجية، ستؤدّي الشخصيات دورًا حاسمًا في تشكيل العلاقات الأمريكية الروسية، ومعالجة الأزمة في أوكرانيا خلال فترة ولاية ترامب الثانية. ومن المرجّح أن تكون العلاقة بين الرئيس ترامب والرئيس بوتين أحد أهم محددات الديناميكيات الأمريكية الروسية خلال هذه الفترة. تشير التقارير إلى أن الزعيمين قد تواصلا سبع مرات على الأقل منذ عام 2021، وهذا يسلط الضوء على الحوار المستمر الذي يمكن أن يؤثر في توجهات السياسة المستقبلية.[44] في هذه الأثناء، أعرب الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، إدراكًا منه للتناغم الملحوظ بين ترامب وبوتين، عن رغبته في إقامة علاقات ودية مع ترامب. وقد أعرب زيلينسكي مؤخرًا عن استعداده للعمل مباشرةً مع ترامب لحل النزاع بين أوكرانيا وروسيا، وهذا يشير إلى انفتاحه على الاستفادة من أسلوب ترامب الدبلوماسي الفريد من نوعه لإنهاء الحرب.[45] ومع ذلك، فإن هذا التناغم، في حين أنه من المحتمل أن يوفر فرصًا للحوار، فإنه يثير أيضًا مخاوف بشأن إمكانية إساءة استخدامه.

وما يزيد من تعقيد الصورة هو احتمال نشوب خلافات داخل إدارة ترامب نفسها حول اتجاه السياسة الأمريكية الروسية. فبينما تضم الإدارة صقورًا بارزين مناهضين لروسيا مثل ماركو روبيو الذي يدعو إلى اتخاذ موقف صارم ضد موسكو، فإنها تضم أيضًا شخصيات مثل تولسي غابارد التي أبدت استعدادًا للانخراط مع روسيا، وربما تحسين العلاقات معها. ويعكس هذا الانقسام الديناميكيات التي لوحظت في نهج ترامب تجاه

الصين، حيث شكلت الخصومات الداخلية والأولويات المتنافسة نتائج السياسة. في نهاية المطاف، سيجري تحديد سياسة الولايات المتحدة تجاه روسيا من خلال تفاعل معقّد من العوامل، من ذلك الخصومات بين الوكالات، وديناميكية الكونغرس والبيت الأبيض، ودبلوماسية ترامب الشخصية مع بوتين. ويمكن أن تكون مشاركة الكونغرس، ولاسيما من أعضائه الأكثر تشددًا، بمثابة توازن مع غرائز ترامب الأكثر تصالحية، وهذا قد يؤدي إلى سياسة مجزأة، وغير متوقعة تجاه روسيا. وتسلط هذه التأثيرات المتنافسة الضوء على تحديات التعامل مع واحدة من أكثر العلاقات الثنائية إثارة للجدل والأكثر أهمية في فترة ولاية ترامب الثانية.

العلاقات بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط

ستكون سياسة إدارة ترامب تجاه الشرق الأوسط أحد أكثر جوانب السياسة الخارجية الأمريكية تعقيدًا ونقاشًا في السنوات المقبلة. ومن بين جميع مجالات السياسة، تولد هذه المنطقة أكثر التكهنات والتوقعات المتباينة؛ بسبب تعقيداتها، ونهج ترامب الذي لا يمكن التنبؤ به. خلال فترة ولايته الأولى، شكّلت أولويات عدة إستراتيجية ترامب في الشرق الأوسط، وكان لبعضها عواقب عميقة ودائمة على المنطقة. وكانت إحدى أهم هذه السياسات حملة «الضغط الأقصى» ضد إيران. وشكّل انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة، المعروفة باسم الاتفاق النووي الإيراني، تحولاً محوريّا في السياسة الأمريكية.[46] وإلى جانب العقوبات الاقتصادية الصارمة والعزلة الدبلوماسية، أدى موقف ترامب المتشدد تجاه إيران إلى زيادة التوترات في جميع أنحاء الشرق الأوسط. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا النهج العدواني، قاوم ترامب العمل العسكري المباشر ضد إيران، مفضّلاً استهداف وكلاء إيران والميليشيات الإيرانية العاملة في بلدان مثل العراق وسوريا واليمن بدلاً من الانخراط في صراع عسكري أوسع نطاقًا.

وفي الوقت نفسه، أعطت إدارة ترامب الأولوية لتعزيز الحوار الإسرائيلي مع بعض الدول العربية، وتُوّج ذلك بتوقيع اتفاقات أبراهام. وقد قُدِّمت هذه الاتفاقات، التي هدفت إلى تطبيع العلاقات بين «إسرائيل» والعديد من الدول العربية، منها الإمارات العربية المتحدة والبحرين- على أنها إنجاز دبلوماسي كبير. وقد عكست قدرة ترامب على التوسط في هذه الاتفاقات تحولاً في الديناميكيات الجيوسياسية في المنطقة، حيث ساعدت المخاوف بشأن نفوذ إيران على التقريب بين الخصوم السابقين. كما

أظهر ترامب أيضًا دعمًا قويًّا لـ«إسرائيل» طوال فترة ولايته الأولى، واتخذ خطوات غير مسبوقة لتعزيز العلاقة بين الولايات المتحدة و«إسرائيل». فقد قامت إدارته بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وهو قرار خالف عقودًا من السياسة الأمريكية وأثار جدلاً على الصعيدين المحلي والدولي. بالإضافة إلى ذلك، نأى ترامب بإدارته عن التزام الولايات المتحدة التقليدي بحلّ الدولتين في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وهذا عزّز الدعم لـ«إسرائيل» حتى إن اتفاق السلام الذي عرضته إدارته على الفلسطينيين لم يعدّه مراقبو الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني اتفاقًا.

خلال السنوات الأربع التي تلت مغادرة ترامب منصبه، واجهت إدارة بايدن تحديات كبيرة في معالجة القضايا الرئيسة في الشرق الأوسط. فعلى الرغم من جولات المفاوضات المتعددة، أخفقت الإدارة في إبرام اتفاق نووي جديد مع إيران. وترك غياب الاتفاق المنطقة في حالة من التوتر المتصاعد، مع استمرار إيران في توسيع برنامجها النووي وإخفاق العقوبات التي تقودها الولايات المتحدة في كبح أنشطتها بشكل فعال. وكجزء من الحوار المستمر بين «إسرائيل» والدول العربية الذي بدأ في ظل إدارة ترامب من خلال اتفاقات أبراهام- سعت إدارة بايدن إلى التوسط في اتفاق تطبيع بين «إسرائيل» والمملكة العربية السعودية. وقد أُحرِز بعض التقدم، إلا أن التوصل إلى اتفاق رسمي ظل بعيد المنال، وهو ما يعكس تعقيدات العلاقة السعودية الإسرائيلية، والتوترات الجيوسياسية الأوسع في المنطقة.

إن أحد أهم التطورات خلال هذه الفترة حدث في أعقاب هجوم حماس على «إسرائيل» في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023م. فقد أثار دعم إدارة بايدن القاطع لـ«إسرائيل» في ردها على الهجوم تحديات كبيرة على الصعيدين المحلي والدولي. فعلى الصعيد المحلي، واجهت الإدارة الأمريكية انتقادات من قطاعات من الرأي العام الأمريكي والمشرعين الذين أعربوا عن قلقهم بشأن الأزمة الإنسانية والخسائر في صفوف المدنيين في غزة نتيجة الهجمات الإسرائيلية. أما على الصعيد الدولي، فقد أدى الدعم غير المشروط لـ«إسرائيل» إلى توتر علاقات الولايات المتحدة مع الشركاء الرئيسين في المنطقة، حيث تراجعت صورة الولايات المتحدة، وتراجعت شعبيتها بشكل كبير. ومما ضاعف من هذه التحديات الانتقادات الأوسع نطاقًا لسياسة بايدن في الشرق الأوسط. وأثار الانسحاب الأمريكي الفوضوي من أفغانستان في عام 2021 تساؤلات حول موثوقية الولايات

المتحدة والتزامها تجاه حلفائها، في حين أن نفوذ الصين المتزايد في دبلوماسية الشرق الأوسط قوّض القيادة الأمريكية في المنطقة. وسلّطت مشاركة بكين النشطة، ولاسيما في التوسط لتطبيع العلاقات بين السعودية وإيران- الضوء على تغير ميزان القوى، وتزايد التنافس على النفوذ في الشرق الأوسط.

وبعد مرور أربع سنوات، يواجه ترامب مجموعة جديدة من التحديات في الشرق الأوسط، ومع ذلك لا يبدو أن هناك خريطة طريق واضحة أو خطة شاملة لمعالجة الأزمات المتعددة التي تتكشف في المنطقة. نعم، تحقّق إضعاف وكلاء إيران الإقليميين، بما في ذلك حزب الله، بشكل كبير بسبب الضربات الإسرائيلية، لكن هذا لم يقلّل من التوترات الأوسع بين إسرائيل وإيران. بل على العكس من ذلك، فقد تصاعد النزاع إلى صراع مباشر، حيث أدت الهجمات الصاروخية المتبادلة إلى زيادة زعزعة الاستقرار في المنطقة. وعلاوة على ذلك، أفادت التقارير أن البرنامج النووي الإيراني قد تقدم بشكل كبير، وهو ما زاد من الحاجة الملحة للتصدي لطموحات طهران.

وقد أدت هذه التطورات إلى خلق بيئة متقلبة، مع وجود العديد من بؤر التوتر التي تهدد بالتحول إلى صراع أوسع نطاقًا. وخلال حملته الانتخابية، أعرب ترامب عن دعمه القوي للتحركات العسكرية الإسرائيلية ضد إيران، وأعرب عن استعداده لدعم حل عسكري للحد من قدرات إيران النووية. ومع ذلك، قد يكون من الصعب تنفيذ حملة «الضغط الأقصى» المتجددة على غرار ولايته الأولى؛ نظرًا إلى تعميق العلاقات بين إيران وروسيا والصين. وهذا الاصطفاف الثلاثي لطهران يوفر دعمًا اقتصاديًّا وعسكريًّا ودبلوماسيًّا لها، وهو ما يقلّل من فعالية العقوبات الأمريكية الأحادية الجانب ويعزل إيران على الساحة العالمية. وفي الوقت نفسه، قد يسعى النظام الإيراني إلى تجنب المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة في ظل إدارة ترامب الثانية. ويمكن أن تتخذ طهران خطوات لاقتراح شروط لاتفاق جديد، وربما تقدم تنازلات مقابل تخفيف العقوبات أو حوافز أخرى. ومع ذلك، فإن أي اتفاق يجب أن يكون مواتيًا لترامب، بما يتماشى مع نهجه في التعامل والتركيز على تأمين «اتفاق أفضل» من اتفاقات أسلافه.[47]

وفيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي وغزة، لا تزال هناك شكوك كبيرة حول سياسات ترامب المحتملة. فخلال حملته الانتخابية، أظهر ترامب دعمًا ثابتًا لـ«إسرائيل»، مؤكدًا ضرورة دعم أعمالها العسكرية. ومع ذلك، وخلال خطاب النصر،

أدلى أيضًا بملاحظة واضحة مؤكدًا أنه لن ينسى الناخبين الأمريكيين المسلمين. فالكثير من هؤلاء الناخبين إما دعموه أو امتنعوا عن التصويت لبايدن، مشيرين إلى عدم رضاهم عن دعم إدارة بايدن غير المشروط لـ«إسرائيل» خلال الصراع الدائر. بعد الانتخابات، أثارت تعيينات ترامب في مناصب حساسة في الأمن القومي والسياسة الخارجية مخاوف بشأن الاتجاه المحتمل لإدارته. فالعديد من هؤلاء المعينين هم من المؤيدين المتحمسين لـ«إسرائيل» الذين لا علاقة لهم بالصراع أو فهمهم للصراع أو اهتمامهم بحل الدولتين على أساس حدود 1967،[48] وقد تركت هذه التركيبة من فريقه العديد من الأمريكيين والمراقبين في المنطقة متشككين في احتمال حدوث أي تغييرات أو مبادرات ذات مغزى في السياسة تجاه حل الصراع العربي الإسرائيلي، أو معالجة الأزمة الإنسانية في غزة.

وقد عززت منشورات ترامب على وسائل التواصل الاجتماعي هذه الشكوك. فبينما دعا إلى إطلاق سراح الرهائن الذين تحتجزهم حماس، لم تشر هذه التصريحات إلى أي رغبة في السعي للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار أو العمل من أجل تحقيق سلام دائم في المنطقة. وقد عبّر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو علنًا عن امتنانه لتصريحات ترامب، ودعمه الثابت لـ«إسرائيل»، وهذا يسلط الضوء على التوافق بين موقف ترامب والحكومة الإسرائيلية الحالية.[49] وقد عبّر ترامب عن موقف واضح في دعمه لـ«إسرائيل»، إلا أنه لا توجد سياسة متماسكة أو قابلة للتنفيذ لدفع عجلة السلام في الشرق الأوسط. وبالنظر إلى خلفيات ووجهات نظر الأشخاص الذين عينهم، لا يزال الخبراء والمراقبون يشككون في احتمال قيام إدارة ترامب بمبادرة سياسية كبيرة لمعالجة القضايا الأساسية للصراع. وبدلاً من ذلك، هناك أمل عالق -عبّر عنه بعض مؤيدي ترامب- بأن رغبته المعلنة في إنهاء «جميع الحروب حول العالم» قد تمتد بطريقة ما إلى الشرق الأوسط، على الرغم من عدم وجود خطط أو مقترحات ملموسة حتى الآن.

خاتمة

بدأت إدارة ترامب الثانية تولّد بالفعل تداعيات كبيرة في جميع أنحاء العالم، حتى قبل أن يتولى الرئيس المنتخب منصبه رسميًّا. وثمة إجماع متزايد على أن ترامب، الذي شجعه فوزه الانتخابي الأخير، سيكون أكثر حزمًا وحسمًا في تنفيذ أجندته للسياسة الخارجية. فللمرة الأولى منذ 20 عامًا، يفوز مرشح رئاسي جمهوري بالتصويت الشعبي، ويسيطر الحزب الجمهوري الآن على مجلسَي الكونغرس. ويمنح هذا التماسك في

السلطة ترامب درجة كبيرة من الحرية في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية وتنفيذها من دون مستوى المعارضة أو الجمود التشريعي الذي اتسمت به ولايته الأولى. ومع ذلك، يبقى من غير المؤكد كيف ستترجم هذه الحرية الجديدة إلى سياسات ملموسة. وتنطوي الولاية الثانية لترامب على مخاطر وفرص على حد سواء: إمكانية تفاقم تنافس القوى العظمى التي يمكن أن تزعزع الأمن العالمي، وكذلك فرصة تحقيق اختراقات دبلوماسية يمكن أن تنافس إنجازات على مستوى جائزة نوبل للسلام.

يتفق المراقبون للسياسة الخارجية الأمريكية بشكل عام على أن عودة ترامب إلى البيت الأبيض ستتسم على الأرجح بقدر كبير من عدم اليقين، وعدم القدرة على التنبؤ. ويشير عدم وجود خريطة طريق مفصلة أو خطة إستراتيجية شاملة، إلى جانب التنوع الأيديولوجي بين الأشخاص الذين عيّنهم ترامب، إلى أن فترة ولايته الثانية قد تكون أكثر تقلّبًا وصعوبة في التعامل معها من ولايته الأولى. وقد يزيد أسلوب القيادة المميز لترامب -الذي يتسم باتخاذ قراراته بطريقة الصفقات والميل إلى إعطاء الأولوية للمكاسب قصيرة الأجل- من هذه التحديات.

إن أحد أكثر الجوانب المثيرة للقلق في ولاية ترامب الثانية هو استمرار غياب إستراتيجية متماسكة للسياسة الخارجية الأمريكية. وقد كانت هذه مشكلة مستمرة في الدبلوماسية الأمريكية لعقود من الزمن، ويبدو أنها ستظل عيبًا مميزًا لإدارته. ويتجلى هذا الغياب للتوجه الإستراتيجي بشكل خاص في ثلاثة مجالات حرجة: الصين وروسيا والشرق الأوسط. وتحمل هذه المناطق مفاتيح الاستقرار العالمي، ومع ذلك لا تزال سياسات الولايات المتحدة تجاهها مليئة بالتكهنات والتناقضات والثغرات التي تترك الحلفاء والخصوم في حالة من عدم اليقين بشأن النوايا الأمريكية.

وبينما يستعد ترامب لدخول فترة ولايته الثانية، يواجه المجتمع الدولي إدارة أمريكية متشجعة بموقفها السياسي، ومقيدة بتناقضاتها في آن واحد. وتبقى مسألة ما إذا كانت هذه الفترة ستؤدي إلى اختراقات إستراتيجية تاريخية أو تعميق عدم القدرة على التنبؤ وعدم التماسك الذي أصبح يميز السياسة الخارجية الأمريكية- أحد أكثر الأسئلة إلحاحًا في السنوات المقبلة. وسيراقب الحلفاء والخصوم على حد سواء عن كثب هذا الأمر؛ لمعرفة كيف ستدير إدارة ترامب هذا التوازن الدقيق.

الهوامش والمراجع:

1. Peter Graff, "Trump's 'America First' Speech Alarms U.S. Allies," Reuters, (April 28, 2016), retrieved from https://www.reuters.com/article/world/trumps-america-first-speech-alarms-us-allies-idUSKCN0XO10Q/.
2. Rick Hampson, "Donald Trump Says 'America First' Like Isolationists before World War II," USA TODAY, (April 10, 2016), retrieved from https://www.usatoday.com/story/news/politics/elections/2016/04/10/donald-trump-america-first-slogans/82602144/.
3. Thomas Wright, "Trump's Team of Rivals, Riven by Distrust," Foreign Policy, (December 14, 2016), retrieved from https://foreignpolicy.com/2016/12/14/trumps-team-of-rivals-riven-by-distrust/.
4. Joshua P. Meltzer, "Assessing Trump's Proposed 25% Tariff on Imports from Mexico and Canada," Brookings, (December 3, 2024), retrieved from https://www.brookings.edu/articles/assessing-trumps-proposed-25-tariff-on-imports-from-mexico-and-canada/.
5. Tiana Lowe Doescher, "Trump May Be Bluffing on Tariffs, but Investors Like His Style," Washington Examiner, (December 6, 2024), retrieved from https://www.washingtonexaminer.com/magazine-business/3249472/trump-may-be-bluffing-on-tariffs-but-investors-like-his-style/.
6. Joshua P. Meltzer, "Assessing Trump's Proposed 25% Tariff on İmports from Mexico and Canada," Brookings, (December 3, 2024), retrieved from https://www.brookings.edu/articles/assessing-trumps-proposed-25-tariff-on-imports-from-mexico-and-canada/.
7. Joshua Keating, "The Three Foreign Policy Factions Fighting for Trump's Ear," Vox, (November 22, 2024), retrieved from https://www.vox.com/world-politics/386680/trump-foreign-policy-rubio-hegseth-waltz-gabbard.
8. Bill Barrow, "Trump's 'Team of Rivals' Cabinet Is Packed with Different Positions and Eclectic Personalities: "I Think It's Going to Look a lot Like a Reality TV Show,"" Fortune, (November 25, 2024), retrieved from https://fortune.com/2024/11/25/trump-team-rivals-cabinet-different-positions-personalities-reality-tv-show/.
9. "2017 National Security Strategy of the United States of America," Trump White House Archives, (December 2017), retrieved from https://trumpwhitehouse.archives.gov/wp-content/uploads/2017/12/NSS-Final-12-18-2017-0905.pdf.
10. "2017 National Security Strategy of the United States of America," Trump White House Archives.

11. "United States Strategic Approach to the People's Republic of China," Trump White House Archives, (2020), retrieved from https://trumpwhitehouse.archives.gov/wp-content/uploads/2020/05/U.S.-Strategic-Approach-to-The-Peoples-Republic-of-China-Report-5.24v1.pdf.

12. Rush Doshi, "The Trump Administration's China Challenge," Foreign Affairs, (November 29, 2024), retrieved from https://www.foreignaffairs.com/united-states/trump-administrations-china-challenge.

13. Katie Lobosco, "Biden Finalizes Increases to China Tariffs," CNN, (September 13, 2024), retrieved from https://www.cnn.com/2024/09/13/politics/china-tariffs-biden-trump/index.html.

14. Jim Tankersley, "How Biden's Trade War with China Differs from Trump's," The New York Times, (May 14, 2024), retrieved from https://www.nytimes.com/2024/05/14/us/politics/biden-trump-china-trade.html.

15. "Biden-Harris Administration's National Security Strategy," The White House, (2022), retrieved from https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2022/10/Biden-Harris-Administrations-National-Security-Strategy-10.2022.pdf.

16. David Goldman, "Trump Ups the Ante on Tariffs, Vowing Massive Taxes on Goods from Mexico, Canada and China on Day 1," CNN, (November 26, 2024), retrieved from https://www.cnn.com/2024/11/25/politics/trump-tariffs-mexico-canada-china/index.html.

17. Joe Cash, "China State Media Warn Trump against Mutually Destructive Tariff War," Reuters, (November 27, 2024), retrieved from https://www.reuters.com/business/china-state-media-dismiss-trumps-tariff-vow-focus-fentanyl-2024-11-27/.

18. "Foreign Policy Priorities Donald Trump's Positions," Council on Foreign Relations, (2024), retrieved from https://www.cfr.org/election2024/candidate-tracker/donald-trump.

19. Megan Cerullo, "Trump Tariffs Could Make These Items More Expensive," CBS News, (November 27, 2024), retrieved from https://www.cbsnews.com/news/trump-tariffs-consumer-prices-inflation-impact-what-to-buy-now/.

20. Mandy Zuo, "China Retaliation for US Protectionism, while 'Never a Good Choice,' May Be Just Starting," South China Morning Post, (December 4, 2024), retrieved from https://www.scmp.com/economy/global-economy/article/3289382/china-retaliation-us-protectionism-while-never-good-choice-may-be-just-starting.

21. Graham Allison, Kevin Klyman, Karina Barbesino, and Hugo Yen, "The Great Tech Rivalry: China vs the U.S.," Harvard Kennedy School, (December 2021), retrieved from https://www.hks.harvard.edu/publications/great-tech-rivalry-china-vs-us.

22. "Foreign Policy Priorities Donald Trump's Positions," Council on Foreign Relations, (2024), retrieved from https://www.cfr.org/election2024/candidate-tracker/donald-trump.

23. Holly Fechner, Matthew Shapanka, and Samuel Klein, "Tech Policy in a Second Trump Administration: AI Promotion and Further Decoupling from China," Inside Global Tech, (November 19, 2024), retrieved from https://www.insideglobaltech.com/2024/11/19/tech-policy-in-a-second-trump-administration-ai-promotion-and-further-decoupling-from-china/.

24. Holly Fechner, Matthew Shapanka, and Samuel Klein, "Tech Policy in a Second Trump Administration: AI Promotion and Further Decoupling from China," Inside Global Tech, (November 19, 2024), retrieved from https://www.insideglobaltech.com/2024/11/19/tech-policy-in-a-second-trump-administration-ai-promotion-and-further-decoupling-from-china/.

25. Zeyi Yang, "A US Ban on Investing in Chinese AI Startups Could Escalate under Trump," WIRED, (November 18, 2024), retrieved from https://www.wired.com/story/treasury-outbound-investment-china-artificial-intelligence/.

26. Akio Wang, "Taiwan's Lai Says He Is 'Confident' of Deeper Cooperation with Trump," The Japan Times, (December 6, 2024), retrieved from https://www.japantimes.co.jp/news/2024/12/06/asia-pacific/politics/taiwan-president-trump-confident/.

27. Kitsch Liao, "How Could US-Taiwan Security Ties Change under Trump 2.0?" Atlantic Council, (December 5, 2024), retrieved from https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/how-could-us-taiwan-security-ties-change-under-trump-2-0/.

28. "Taiwan Willing to Do more for Self-defense: Premier Cho," Focus Taiwan, (July 17, 2024), retrieved from https://www.dw.com/en/taiwan-stands-up-to-donald-trumps-comments-on-defense/a-69705320.

29. Fang-Yu Chen, "The U.S.-Taiwan Relations under Trump 2.0," Taiwan Insight, (December 6, 2024), retrieved from https://taiwaninsight.org/2024/12/06/the-u-s-taiwan-relations-under-trump-2-0/.

30. Derek Grossman, "Trump 2.0 Could Give China a Headache in Southeast Asia," RAND Corporation, (November 23, 2024), retrieved from https://www.rand.org/pubs/commentary/2024/11/trump-20-could-give-china-a-headache-in-southeast-asia.html.

31. Thibault Spirlet, "Trump›s First Term Avoided a Fight in the South China Sea. It›s Only Getting Harder," Business Insider, (November 13, 2024), retrieved from https://www.businessinsider.com/trump-harder-time-countering-china-south-china-sea-2024-11.

32. Lili Pike, "Trump's Cabinet Picks' Policy Views on China," Foreign Policy, (November 26, 2024), retrieved from https://foreignpolicy.com/2024/11/26/trump-cabinet-picks-china-taiwan-policy-views-rubio-waltz-elon-musk/.

33. Dylan Butts and Evelyn Cheng, "Elon Musk Is No Kissinger, but May Help Improve U.S.-China Relations, Experts Say," CNBC, (November 12, 2024), retrieved from https://www.cnbc.com/2024/11/12/elon-musk-is-no-kissinger-but-may-help-improve-us-china-relations-experts-say-.html.

34. "A Timeline of Michael Flynn's Interactions with Russia that Cost Him His Job," ABC News, (March 31, 2017), retrieved from https://abcnews.go.com/Politics/timeline-michael-flynns-interactions-russia-cost-job/story?id=45456031.

35. "Trump Sides with Russia against FBI at Helsinki Summit," BBC News, (July 16, 2018), retrieved from https://www.bbc.com/news/world-europe-44852812.

36. "Countering America's Adversaries through Sanctions Act-Related Sanctions," Office of Foreign Assets Control, retrieved from https://ofac.treasury.gov/sanctions-programs-and-country-information/countering-americas-adversaries-through-sanctions-act-related-sanctions.

37. Joe Barnes, "How Trump Would Have Made Putin Think Twice Before Invading Ukraine," The Telegraph, (October 25, 2024), retrieved from https://www.telegraph.co.uk/us/news/2024/10/25/how-trump-would-not-have-let-putin-invade-ukraine/.

38. Edith M. Lederer, "Trump Says He Can End the Russia-Ukraine War in One Day. Russia's UN Ambassador Says He Can't," AP News, (July 1, 2024), retrieved from https://apnews.com/article/trump-russia-ukraine-war-un-election-a78ecb843af452b8dda1d52d137ca893.

39. "Harris, Trump Clash over Ukraine, Gaza in First Presidential Debate," Radio Free Europe Radio Liberty, (September 11, 2024), retrieved from https://www.rferl.org/a/trump-harris-debate-ukraine-us-presidential-election/33115528.html.

40. "Trump Advisers 'Pitch Ideas' as Ukraine Peace Plan Materializes, and All Proposals Exclude NATO Membership," Meduza, (December 4, 2024), retrieved from https://meduza.io/en/news/2024/12/04/trump-advisers-pitch-ideas-as-ukraine-peace-plan-materializes-and-all-proposals-exclude-nato-membership-reuters.

41. Jones Hayden, "Trump Threatens to Cut US Aid to Ukraine Quickly if Reelected," POLITICO, (June 16, 2024), retrieved from https://www.politico.eu/article/donald-trump-ukraine-russia-war-threatens-cut-aid-election-2024/.

42. Phillips Payson O'Brien, "Helping Ukraine Is Europe's Job Now," The Atlantic, (November 11, 2024), retrieved from https://www.theatlantic.com/international/archive/2024/11/trump-ukraine-survive-europe/680615/.

43. "NATO Chief Urges Increased Defence Spending as Trump Presidency Looms," Al Jazeera, (December 4, 2024), retrieved from https://www.aljazeera.com/news/2024/12/4/nato-chief-urges-increased-defence-spending-as-trump-presidency-looms.

44. Katherine Doyle, "Trump and Putin Have Talked as many as 7 Times since 2021, New Book Claims," NBC News, (October 8, 2024), retrieved from https://www.nbcnews.com/politics/donald-trump/trump-putin-talked-many-7-2021-new-book-claims-rcna174528.

45. Hanna Ziady, "Zelensky Wants to 'Work Directly' with Trump on Ending Ukraine's War with Russia," CNN, (November 30, 2024), retrieved from https://www.cnn.com/2024/11/30/europe/zelensky-trump-ukraine-russia-war-intl/index.html.

46. Jackie Northam, "What Trump›s Approach to Iran Might Look Like in His Second Term," NPR, (November 26, 2024), retrieved from https://www.npr.org/2024/11/26/nx-s1-5193338/what-trumps-approach-to-iran-might-look-like-in-his-second-term.

47. Robbie Gramer and Eric Bazail-Eimil, "Even Iran Is Attempting to Play Nice with Donald Trump," POLITICO, (November 15, 2024), retrieved from https://www.politico.com/news/2024/11/15/iran-donald-trump-00189937.

48. Joe Inwood, "Trump›s Pick of Huckabee and Witkoff a Clue to Middle East Policy," BBC News, (November 14, 2024), retrieved from https://www.bbc.com/news/articles/c0endd8qj01o.

49. James FitzGerald, "Trump Appears to Threaten Hamas with ‹All Hell to Pay› over Hostages," BBC News, (December 5, 2024), retrieved from https://www.bbc.com/news/articles/c62757dd55no.